الفصل الثانى
المدن الصناعية الجديدة طريق للتنمية فى مصر

- مقدمة.

أولاً: مفهوم المدينة

ثانياً: مفهوم المدن الجديدة.

ثالثاً: التطور التاريخى لنشأة المدن الجديدة عالمياً.

رابعاً: التطور التاريخى لنشأة المدن الجديدة فى مصر.

خامساً: الدوافع الأساسية لإنشاء المدن الجديدة.

سادساً: أنواع المدن الجديدة فى مصر.

أ- المدن الجديدة المستقلة.

ب- المدن الجديدة التابعة.

ج- المدن الجديدة التوأم.

سابعاً: دور المدن الجديدة فى تحقيق التنمية فى مصر.

أ- زيادة الحيز المأهول من المسطح المصرى.

ب- توفير فرص عمل جديدة.

ج- المساهمة فى استيعاب الزيادة السكانية فى مصر.

د- المساهمة فى زيادة معدلات التنمية الصناعية فى مصر.

ثامناً: تجربة إنشاء المدن الجديدة بين التأييد والمعارضة.

- خاتمة.

obeikandl.com

مُقَدِّمَة:

تعانى غالبية دول العالم ومن بينها مصر من المشكلة السكانية، والتى قد تركت بصماتها على شتى المجالات الحياتية، وأصبحت تنذر بعواقب خطيرة إذا تُرِكت بلا ضوابط، فالزيادة السكانية قد أدت إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية فى المدن الكبرى والتى من أهمها تدنى مستوى الخدمات الاجتماعية فى هذه المدن[١] ومما يزيد المشكلة صعوبة الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر بحثاً عن فرص عمل أفضل مما يضطر معه المهاجرون من الريف للعيش فى ظروف غير صالحة للبشر بدون خدمات صحية أو رعاية اجتماعية.

ومن أجل ذلك كان من الضرورى أن تتبنى مصر استراتيجية محددة لمواجهة المشكلة السكانية بجوانبها المتعددة، ولما كان أى تطوير أو إضافة عمرانية أو صناعية فى المناطق المأهولة سوف يكون على حساب الأراضى الزراعية، فالحل أصبح أمامنا ذو اتجاه واحد وهو التنمية فى اتجاه الصحراء عن طريق إنشاء المدن الجديدة، والتى تقدم لنا نمط حياة حضرية جديدة بعيدة عن التلوث ومخططة بشكل جيد، بحيث لا تعانى من أمراض المدن القديمة[٢].

وخلال العشرين عاماً الماضية شهدت خريطة مصر تكاثراً متعاقباً للمدن الجديدة مما أدى إلى اتساع دائرة التنمية والعمران خارج مناطق التركيز العمرانى والتكدس السكانى وهكذا تجمع لمصر رصيد من المدن الجديدة تسارعت خطاه بفعل إشراف جهة مركزية عليه (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة)، وبفعل ضخ موارد بلغت عشرات المليارات لإنشاء هذه المدن.

ومع استمرار التجربة ظهرت مشاكل عديدة فى الخطط الموضوعة وطرق تنفيذها ووسائل دعمها وأسلوب الإدارة الأمثل لاستغلال الطاقة القصوى للموارد المادية والبشرية، ومن هنا تأتى أهمية دراسة تجربة المدن الجديدة وطبيعة المشكلات التى تواجهها وفهم أبعادها وبحث طرق معالجتها بما يحقق الأهداف المنشودة لهذه المدن[٣].

---

(١) أحمد شفيق السكرى: **دراسة مشكلات واحتياجات الأحياء ذات الأولوية فى التنمية بمدينة الفيوم**، بحث منشور فى المؤتمر العلمى السابع لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة، ١١-١٣ مايو، ١٩٩٤، ص٢٦٣

(٢) معهد التخطيط القومى: **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، تضيف وترتيب المدن المصرية حسب تعداد ١٩٩٦**، القضية رقم ١٤١، يناير ٢٠٠١م، ص٤.

(٣) غادة محمود حافظ: **تقويم أداء المدن الجديدة فى مصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م، ص٣.

وبالتالى جاء هذا الفصل ليعرض أولا المفاهيم المختلفة لهذا النمط من المجتمعات ثم يتناول تاريخ هذه التجربة عالمياً ومحلياً ثم يناقش الدوافع المختلفة لإنشاء هذه المدن وأنواعها، ثم يقدم الأدوار التى يمكن أن تؤديها المدن الجديدة فى تنمية المجتمع المصرى وفى النهاية يعرض هذا الفصل أهم الآراء المختلفة التى دارت حول تجربة المدن الجديدة ما بين مؤيد ومعارض لهذه التجربة

أولاً: مفهوم المدينة:

لقد تناول كثير من العلماء المدينة من كافة الاتجاهات: فمنهم من عرفها فى ضوء الكثافة السكانية، ومنهم من عرفها فى ضوء اصطلاحات قانونية ومنهم من تصورها على أنها امتداد طبيعي للقرية، وفى ضوء ذلك سيتم عرض بعض هذه التعريفات التى تشير إلى مفهوم المدينة بصفة عامة والتى عن طريقها يمكن تحديد مفهوم واضح للمدن الجديدة التى نحن بصدد دراستها.

تُعرف المدينة بوصفها "تمركز سكانى يتميز بالكثافة السكانية، يوجد فى منطقة جغرافية صغيرة ويتجه نشاط السكان إلى أعمال غير زراعية، تتميز بالتخصص والارتباط الوظيفي وتتم داخل نسق سياسى رسمى"(١).

وتُعرف المدينة أيضاً بأنها "وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة ومقسمة إلى إدارات، ويقوم فيها النشاط على الصناعة والتجارة ويقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة، وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز المدينة بكثافتها وسهولة مواصلاتها وتخطيط مرافقها ومبانيها"(٢).

وفى هذا السياق تُعرف المدينة بأنها "تجمعات كبيرة وغير متجانسة تعيش على قطعة أرض محدودة وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية ويعمل أهلها فى الصناعة أو التجارة أو كليهما معاً، كما تمتاز بالتخصص وتعدد الوظائف السياسية والاجتماعية"(٣).

ويرى جمال حمدان "أننا حينما نتكلم عن المدينة فأننا نعنى الاستقرار وأن المدينة حقيقة مرئية نعرفها ونحسها عن طريق مبانيها وشوارعها ومصانعها وأسواقها وحدائقها والشكل الحضرى لها(٤).

---

(١) محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠م، ص٥٧.

(٢) كرم حبيب، عاطف فؤاد: **مذكرة فى علم الاجتماع الحضرى**، ب ن، ١٩٨٠، ص٦٣.

(٣) مصطفى عمر حماده: **السكان وتنمية المجتمعات الجديدة "دراسة أنثروبولوجية"**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨م، ص٣٦.

(٤) جمال حمدان: **جغرافية المدن**، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٩م، ص٩.

obeikandi.com

وتعد محاولة كل من ســـوروكين "Sorokin " وزيمرمـــان " Zimmerman" من المحاولات الدقيقة لتحديد معنى ومفهوم المدينة حيث قدما تعريفاً للمدينة أكثر شمولاً من خلال افتراض نظرى يستند إلى ثمانية معايير أساسية تمثل الأساس الأول فى تحديد مفهوم المدينـــة وهذه المعايير هى[١]:

١-المهنة "Occupation " حيث يرتبط معظم السكان بمهن الصناعة والتجارة.

٢-البيئة " Environment" ومحاولة الإنسان التكيف معها.

٣-حجم المجتمع "Size of Community" الذى يميل إلى الكبر نسبياً.

٤-كثافة السكان "Density of Population" حيث تتزايد كثافة السكان فى المدينـــة عـــن الريف.

٥-اللاتجـانس الســـكانى وتمـــايزه "Heterogeneity and Homogenate of Population"حيث ينعدم التجانس إلى حد كبير.

٦-التنوع والتدرج الطبقى Differentiation and Stratrfioction حيث يتنـــوع الســـكان ويتدرجون عكس الحال فى القرية.

٧-الحراك الاجتماعى Social Mobility حيث يبدو الحراك الاجتماعى فى المدينة أكـــثر وضوحاً.

٨-نسق التفاعل "System of Interaction " حيث تتميز المدينة بنمط ونســـق العلاقـــات المتعددة الثانوية التعاقدية[٢].

وتُعرف المدينة أيضاً بأنها "وحدة ديناميكية ومستقر مجتمعى أو مكان ســـكنى متســـع وليست تجمعاً متنافراً أو مجموعة متقاربة من المنازل"[٣].

ومما سبق يمكن القول أنه توجد طرق متعددة يمكن النظر من خلالها إلـــى المدينـــة، حيث يراها البعض كما لو كانت مكاناً للسوق فقط، ويراها البعض كمكان للحضارة الإنسانية، ويراها البعض الآخر كمكان للثبات والاستقرار ولكن المدقق فى هذه الرؤى يجـــد أنـــها قـــد تختلف حيناً وتتفق حيناً آخر غير أن معظمها يركز على أنها واقع فعلى يعانى من العديد مـــن المشكلات[٤] مثل انتشار التسول والجريمة وغيرها من المشكلات الاجتماعية.

---

(١) السيد حنفى عوض: **سكان المدينة بين الزمان والمكان**، الإسكندرية، المكتب العلمى للنشـــر والتوزيـــع، ١٩٩٧م، ص٤٦.

(٢) مصطفى عمر حمادة: **السكان وتنمية المجتمعات** الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص ص٣٨: ٣٩.

(3) Stanly S. Brunn And Jack F. Williams, **Cities Of The World**, Harper Row Publishers, New Yourk, 1983, P.2.

(4) Daniel P. Moynihan, **Toward a National Urban Policy**, Basic Book, New Yourk, 1970, Pp.264-265.

obeikandi.com

فالمدينة أذن، جماعة كبيرة من السكان استقرت فى بيئة محددة لممارسة نشاط معين صناعى، تجارى أو غير ذلك، تمتاز بزيادة كثافة السكان وعدم التجانس بينهم ويكتسب فيها الأفراد سمات معينة بالاشتراك فى حياة واحدة يطلق عليها الخصائص الحضرية.

وبعد هذا العرض لبعض تعريفات المدينة وبيان خصائصها يمكن النظر إلى المدينة الجديدة باعتبارها صورة أخرى من صور المجتمع الإنسانى ظهرت نتيجة لضرورات ملحة كانت للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسكانية الأهمية الأولى فيها.

ثانيا: مفهوم المدن الجديدة:

لقد تنوعت وتعددت المفاهيم المستخدمة للمدن الجديدة، فمفهوم يركز على سمة معنية لتلك المدن والتى تختلف كل الاختلاف عن السمات المميزة للمجتمعات التقليدية، بينما تؤكد بعض المفاهيم على التخطيط والتوجيه فى تكوين وتنمية هذه المدن، وتؤكد مفاهيم أخرى على الأهداف العامة التى قامت على أساسها المدن الجدبدة، وكلها محاولات تمهيدية لتحديد سمات وخصائص هذه المدن والتى لا تزال فى مرحلة التكوين، ويمكن عرض بعض هذه المحاولات كما يلى:

ينظر إلى المجتمعات على أنها "تلك المجتمعات التى يتم إنشاؤها على أسس تخطيطية متكاملة بما فى ذلك النواحى الاجتماعية والفيزيقية والاقتصادية والتنظيمية، ثم تهجير أو نقل الجماعات البشرية إليها لتمارس حياتها المعيشية الكاملة، بهدف النهوض بمستوى معيشة تلك الجماعات، وغالبا ما يتم ذلك فى إطار خطة تنمية قومية أو إقليمية"(١).

وعلى ذلك فالمجتمع الجديد له نفس مقومات المجتمعات القائمة من حيث بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لبقائه، أنشئ من خلال إرادة إنسانية مخططة يحتل فيها التخطيط العمرانى والاجتماعى المقام الأول لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية مقصودة.

يأتى هذا متمشيا مع المفهوم الذى وضعته هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والذى يرى أن المدن الجديدة هى "كل تجمع بشرى متكامل، يستهدف إيجاد مراكز حضرية جديدة تحقق الاستقرار الاجتماعى والرخاء الاقتصادى، بقصد إعادة توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جذب مستحدثة، خارج نطاق المدن والقرى القائمة"(٢).

ومن هذا المنطلق تعرف المدن الجديدة بأنها "مجتمعات مخططة تنشأ لمواجهة بعض الاحتياجات فى مجالات الإنتاج والخدمات وهى تكشف نوع من التنظيم الاجتماعى وإعادة

---

(١) محمد ذكى سليمان: **علاقة التخطيط الاجتماعى بالتخطيط العمرانى واحتياجات التنمية المحلية**،مرجع سبق ذكره، ص٢٥.

(٢) سامى عفيفى حاتم: **المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٩٢م، ص٧٣.

تكوين القوى البشرية والموارد الطبيعية من خلال مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الموجهة خصيصاً نحو مجموعة من المواطنين"[١].

وعلى ذلك فالمدينة الجديدة تُنشأ فى إطار تخطيط اجتماعى قبل كل شئ يتم على أسس سليمة لأجيال قادمة[٢] حيث أن التخطيط الاجتماعى لهذه المدن يعاونها على النمو بحياتها الاقتصادية والاجتماعية ويعمل على تحقيق نوع من الاستقرار والنمو الاجتماعى للأسر والأفراد.

وتُعرف المدن الجديدة أيضاً بأنها "ليست إلا نمطاً آخر من أنماط المجتمع نشأ بفعل ظروف اجتماعية معينة أو تلبية لسياسة معنية أو نتيجة لبرامج مخططة من أجل مواجهة الكثافة السكانية أو تطوير الإنتاج أو لإحداث تغيير أساسى يراد إدخاله على المجتمع بتحريك بعض عناصره من أجل الخلاص من المشاكل ومواجهة متطلبات التنمية"[٣].

وتُعرف أيضاً بأنها "تلك المجتمعات التى تتحكم الدولة فى تكوينها باختيار سكانها وتوجيه نموها، فهى مجتمعات مخططة على أساس خطة قومية للدولة لمواجهة مشكلات معينة وإيجاد مجتمع نموذجى"[٤].

وعموماً يمكن القول أن المدن الجديدة أنشئت وفقاً لأغراض تخطيطية اقتصادية واجتماعية وثقافية على نحو يعطيها الشمول والتكامل وفقاً لأهداف مرسومة وذلك بهدف تطوير وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعى لنصل فى النهاية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومى.

من التعاريف السابقة يمكن أن يحدد الباحث تعريفاً إجرائياً للمدن الجديدة يحدد أهم خصائص وملامح هذه المدن كما يلى:

١-إن المدن الجديدة مقصودة التكوين[٥] وليست امتداداً طبيعياً للمدن والمجتمعات القائمة بالفعل.

٢-تعتمد المدن الجديدة على التخطيط الموجه والمتكامل لمختلف الجوانب المادية والاجتماعية والثقافية.

---

(١) عزة محمد فهمى: **تقويم خدمات الرعاية الاجتماعية بمدينة ١٥مايو**، مرجع سبق ذكره، ص٥٤.

(2) Noel And Rita Timms, **Dictionary of Social Welfare** . Routledge & Kegan Paul, Ltd, London, 1982, P.129.

(٣) مريم أحمد مصطفى: **التغير والتحدى فى المجتمع الجديد**، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، ١٩٨٨م، ص٩.

(٤) علية حسن حسين: **التنمية نظرياً وتطبيقياً**، الكويت، دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م، ص٢٥٠.

(5) Jacqueline, Scherer, **Contermorary Community** , Harper & Row Publishers, New Your, 1974, P.180.

٣-إن وجود وتوفير الخدمات الاجتماعية المختلفة يلعب دوراً مهماً فى الانتقال لهذه المدن، كما أن هذه المدن من خلال تكوينها ونموها تمر بأوضاع اجتماعية تبرز من خلالها احتياجات متنوعة مما يتطلب مقابلتها إيجابياً حتى لا تتحول إلى مشكلات اجتماعية.

٤-تعانى هذه المدن بصفة عامة من نقص فى الخدمات الاجتماعية وسوء توزيعها ويرجع ذلك إلى أن الجوانب الاجتماعية والثقافية لم تلق الاهتمام الكامل أثناء التخطيط لإنشائها.

٥-تتميز العلاقات الاجتماعية بهذه المدن بالضعف حيث تتعدد الخصائص الثقافية بتعدد الجماعات الوافدة مما يؤثر فى النهاية فى الإنتاج ودرجة التعاون بين سكان هذه المجتمعات.

٦-تهدف هذه المدن إلى تحقيق وضع اجتماعى واقتصادى أفضل من الوضع السابق لسكانها من خلال مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها.

ثالثاً: التطور التاريخى لإنشاء المدن الجديدة عالمياً:

ترجع البدايات الأولى لظهور المدن الجديدة إلى ما قبل الميلاد، فقد أنشئت أولى هذه المدن منذ حوالى ٣٥٠٠سنة قبل الميلاد فى وادى نهر النيل[١] حيث شهدت الحضارة المصرية القديمة ظهور العديد من المدن الجديدة فى ذلك الوقت وقد عاصرت هذه التجربة تجارب أخرى لإنشاء المدن الجديدة فى وادى نهرى دجلة والفرات فى العراق، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جميع المدن الجديدة التى ظهرت فى فترة الحضارات القديمة خططت لاستيعاب إعداد محدودة من السكان وأقيمت بدوافع خاصة كانت فى الغالب دوافع دينية وعسكرية[٢].

وفى الوقت الذى شهدت فيه الدولة الإسلامية رواجاً فى ظهور المدن الجديدة لتكون معسكرات حربية والتى تحولت لتصبح عواصم إدارية لولايات الدولة الإسلامية مثل البصرة والكوفة والفسطاط والقيروان وبغداد والقاهرة[٣]. كانت أوروبا تعيش فى فترة العصور المظلة والتى تميزت ببطء ظهور المدن الجديدة حتى جاء بعض الحكام الأقوياء فى فترة القرون الوسطى وبدأ معهم ظهور المدن الجديدة تدريجياً خصوصاً فى ألمانيا وفرنسا وإنجلترا.

وبعد قيام الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر وتحول العالم إلى استعمال البخار وتطور الصناعات ظهرت المدن الجديدة بشكلها الحالى وتعاظم انتشارها وامتدت لكافة أنحاء

---

(١) Daniel P. Moynihan, Op- Cit, P.264.

(٢) طلعت الدمرداش إبراهيم: **اقتصاديات إنشاء المدن الجديدة**، ب ن ، ١٩٩٨م، ص ص٢٢، ٢٣.

(٣) حامد عبد الهادى: **المدن الجديدة بين العالمية والمحلية**، مكتب زينب، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ص

العالم[1] ويرجع ذلك لظهور حركة الهجرة من الريف إلى الحضر وزيادة نسبة التحضر مما نتج عن ذلك سوء الأحوال المعيشية فى المناطق الحضرية نظراً لتكدس السكان وانحدار مستوى الخدمات[2].

ولقد حملت هذه الفترة فكراً جديداً يدعو إلى ضرورة إنشاء المدن الجديدة وإن اختلف مكان إنشاء هذه المدن، ويمكن تقسيم أهم الآراء التى عُرضت فى هذه الفترة إلى مجموعتين هما:

أ- **المجموعة الأولى:** تؤيد محاولة علاج آثار الانفجار الحضرى المصاحب للثورة الصناعية عن طريق إنشاء المدن الجديدة فى العالم الجديد (أمريكا فى ذلك الوقت) ومنهم "جراف فيل" و"ادوارد جيون".

ب- **المجموعة الثانية:** ترى أن علاج آثار الانفجار الحضرى المصاحب للثورة الصناعية يكون عن طريق إعادة توطين العمال الفقراء فى مدن جديدة توفر لهم فرص العمل وتخفف من التركيز السكانى فى المدن القائمة[3].

وفى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وتطور الفكر الاجتماعى ظهرت أفكار "اينرزهوارد" حول المدن الحدائقية فى انجلترا. بحيث تنشأ هذه المدن وسط الطبيعة الخضراء ولا يزيد عدد سكانها عن ٣٠,٠٠٠نسمة ويتم التخطيط لكافة منشأتها الصناعية والتجارية ومختلف الخدمات الأخرى[4]. ووضع "هوارد" "E. Howord" أول مدينة حدائقية فى عام ١٩٠٣ وهى مدينة "لتشورت" بالقرب من لندن والتى تعتبر البداية الحقيقية لحركة المدن الجديدة المعاصرة وتبع ذلك ظهور مدن أخرى مثل مدينة "هيلرو" فى ألمانيا ١٩٠٨م ومدينة "هيلس" بهولندا عام ١٩١٢م[5].

وفى عام ١٩١٧م عرض جارنيه "Garnier"أفكاره عن المدينة الصناعية والتى يحدث فيها فصل بين الخدمات والسكن من ناحية وبين الصناعة وبين المناطق الخضراء من ناحية أخرى ترتبط بالسكك الحديدية والطرق الرئيسية بطريقة طولية. وبالتالى فإن المدن الصناعية الجديدة بهذا المستوى من التخطيط تعتبر أحد الحلول المقترحة لحل ومواجهة العديد

---

(1) Daniel P. Moynihan, Op- Cit, P.265.

(2) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق: **المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر**، ديسمبر ١٩٨٩م، ص١٩.

(3) مريم أحمد مصطفى: **التغيير والتحدى فى المجتمع الجديد**، مرجع سبق ذكره، ص١١.

(4) حامد عبد الهادى: **المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية**، مرجع سبق ذكره، ص٢٣.

(5) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق: **المجتمعات الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر**، مرجع سبق ذكره، ص١٩.

من المشكلات المدن القائمة مثل مشكلات التلوث والضوضاء وما يعرف بالانهيار الاجتماعى[١].

ثم تبع ذلك ظهور ما يعرف بمدن الأحزمة الخضراء فى مشروع وادى التينسى فى الولايات المتحدة عام ١٩٣٢م. ونظرا لأهمية المدن الجديدة فقد أوصت حكومة انجلترا بضرورة وضع سياسة قومية لتخفيف الضغط السكانى عن المدن الكبرى وإعادة توزيع السكان، وتنفيذا لهذه السياسة القومية تبنت الحكومة البريطانية إقامة المدن الجديدة وأصبحت بذلك دولة رائدة فى تخطيط وإدارة هذه المدن.

ومنذ ذلك الحين انتشرت المدن الجديدة المخططة فى أنحاء العالم وتنوعت أشكال وصور هذه المدن من مدن كاملة فى الصحراء إلى أحياء جديدة تقام على ضواحى المناطق السكنية[٢]. وكان مبدأ إقامة هذه المدن هو إيجاد البديل المناسب للتكدس السكانى بالمدن الكبرى والحد من ظاهرة تضخم المدن الصناعية بإقامة مدن جديدة ذات حجم مناسب تحقق للإنسان حياة أفضل صحيا وبيئيا إلى جوار عمله مع توفير الخدمات الاجتماعية اللازمة للمعيشة فى هذه المدن[٣].

ومع بداية الستينات تزايد الاهتمام الدولى بالمدن الجديدة كسياسة تساهم فى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية الناتجة عن ظاهرة التضخم الحضرى والتى أصبحت تعانى منها جميع دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء وبرزت المدن الجديدة لتدخل اهتمامات الأمم المتحدة ففى عام ١٩٦٤م عقدت الأمم المتحدة ندوة عن "تخطيط وتنمية المدن الجديدة" فى موسكو وتناولت هذه الندوة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والتمويلية لتخطيط وتنمية هذه المدن.

وفى عام ١٩٧٧م أنشئت الرابطة الدولية للمدن الجديدة "International New Towns Association" وذلك بدعم كبير من الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا، على أن يكون مقرها الدائم فى لندن، وتعمل كمركز دولى لتبادل الخبرات والمعلومات للأشخاص والهيئات المعنية بالمدن الجديدة على مستوى العالم ككل[٤].

---

(١) Edward P. Eichler, **New Towns**, In (Danile P. Moyni- Han, Basic Book, New York, 1970) P.303.

(٢) محمد زكى سليمان: **علاقة التخطيط الاجتماعى بالتخطيط العمرانى واحتياجات التنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص٢.

(٣) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق، **المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر**، مرجع سبق ذكره، ص٢٠.

(٤) طلعت الدمرداش إبراهيم: **اقتصاديات إنشاء المدن الجديدة**، مرجع سق ذكره، ص٢٥.

وعلى ذلك يمكن القول أن قضية المدن الجديدة قضية مجتمعية تاريخية فرضت نفسها على مسيرة التطور الاجتماعى والاقتصادى لكل دول العالم، فقد واجهت أوروبا أثناء مرحلة التحول الصناعى وهى الآن تواجه دول العالم الثالث فى محاولاتها الاعتماد على الذات وبناء الدولة الحديثة.

رابعاً: تاريخ إنشاء المدن الجديدة فى مصر:

يرجع إنشاء المد الجديدة فى مصر إلى عصور حضارتها القديمة فقد كانت مدينة "منف" أول جهد عمرانى جديد عرفه العالم ثم جاءت مدينة "تل العمارنة" لتكون واحدة من أقدم المدن المصرية التى خططها الفراعنة حيث تم تقسيم هذه المدينة إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى: القسم الأول: ويخص الأسرة المالكة، والقسم الثانى يخص الكهنة. أما القسم الثالث فهو للشعب[١].

كما شهدت مصر كذلك حركة إنشاء المدن الجديدة فى العصر الإسلامى ، فلقد قام عمرو بن العاص بإنشاء مدينة الفسطاط كأول مدينة جديدة فى العصر الإسلامى، ثم توسعت الفسطاط (مصر القديمة) فى العصر العباسى بإضافة حى جديد فى الشمال الشرقى ليكون مقراً للأمراء سمى بالعسكر، ثم أضيفت ضاحية جديدة إلى الشرق بناها أحمد بن طولون عام ٨٧٠م سميت بالقطائع، وكانت الخطوة التالية توسع آخر نحو الشمال الشرقى وهو القاهرة المعزية (الأزهر) بناها جوهر القائد، والتى كانت بمثابة قصر ضخم وثكنات للجند ومقراً للحكومة[٢].

وفى العصر الأيوبى أضاف صلاح الدين وخلفاؤه الكثير إلى مدينة القاهرة حيث تم بناء قلعة الجبل وقلعة المكس وبناء السور الذى كان يحيط بالقاهرة واتسع العمران فى أيام المماليك حتى أصبحت القاهرة والفسطاط والعسكر مدينة واحدة وأنشئت مئات العمائر ما بين قصور ومساجد ما يزال الكثير منها قائماً حتى الآن[٣].

واستمر نمو المدينة وازدهر فى عهد محمد على الذى شهد شق العديد من الطرق وإنشاء حى شبرا، كما تميز عصر الخديو إسماعيل بالمبانى الحديثة والشوارع الممتدة على الطريقة الأوروبية، كما أنشئت العديد من الأحياء مثل حى الإسماعلية والتوفيقية وعابدين، كما جدد مدينة حلوان لتكون منتجعاً علاجياً مفتوحاً لكل الطبقات.

---

(١) سامى عفيفى حاتم: **المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص٨١.

(٢) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية والإسكان والمرافق، **المدن الجديدة علاقات مضيئة على خريطة مصر**، مرجع سبق ذكره، ص٨٢.

(٣) سامى عفيفى حاتم: **المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص٨٢.

obeikandl.com

ومع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م لجأت مصر إلى إنشاء المجتمعات الجديدة عندما اتجهت السياسة الاقتصادية إلى استصلاح الأراضى الصحراوية واستزراعها كنتيجة طبيعية للزيادة السكانية من ناحية ، والاستفادة من المياه بعد إنشاء السد العالى من ناحية أخرى، وفى هذه الفترة ظهرت تجارب متعددة لإنشاء المجتمعات الجديدة فى الأراضى الصحراوية على مياه السد مثل تجربة النوبارية الجديدة وتعمير الوادى الجديد[١] حيث شهد عام ١٩٦١م الإعلان عن الوادى الجديد ليكون محوراً للانتشار خارج وادى النيل كما شهدت تلك الفترة البدء فى مشروع مديرية التحرير فى الصحراء الغربية وكذلك مشروع مريوط ومشروع القناة[٢].

ومع استمرار التفكير فى إنشاء المدن الجديدة كأحد الحلول المقترحة المشكلات المتزايدة للقاهرة الكبرى، بدأت الحكومة فى عام ١٩٦٥م فى التفكير فى إنشاء تجمع عمرانى سكنى شرق مدينة القاهرة أُطلق عليه "مدينة نصر"[٣] وتعتبر مدينة نصر أكبر امتداد عمرانى شهدته القاهرة فى فترة الستينيات وقد بلغت مساحتها حوالى ١٢كم٢، وخططت لمواجهة الزيادة السكانية وتجنب الامتداد على الأراضى الزراعية[٤].

وفى أواخر الستينات، بدأت الحركة الحالية للمدن الجديدة فى مصر من خلال أعمال لجنة تخطيط القاهرة الكبرى، والتى وضعت فى عام ١٩٦٨م خطة إقليمية استهدفت استكمال النمو المستقبلى لمدينة القاهرة من خلال إنشاء أربع مدن تابعة لها فى الأراضى الصحراوية المحيطة حيث كان من المقرر أن تستوعب كل مدينة منها حوالى ٢٥٠ألف نسمة.

وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م ظهرت الحاجة الملحة إلى تعمير منطقة قناة السويس بمدنها الثلاث بورسعيد والإسماعيلية والسويس والتى تعرضت لويلات الحرب، فكانت هذه التجربة أول تجارب التعمير وبناء المدن على نطاق واسع فى الفترة المعاصرة[٥].

وقد أظهرت تجربة تعمير مدن القناة أنه لا يمكن فصل التنمية العمرانية عن أوجه التنمية الأخرى، فالتنمية العمرانية هى انعكاس واقعى للتنمية الاقتصادية والأوضاع

---

(١) حامد عبد الهادى: **المدن الجديدة بين العالمية والمحلية**، مرجع سبق ذكره، ص١٥.

(٢) طلعت الدمرداش إبراهيم: **اقتصاديات إنشاء المدن الجديدة**، مرجع سبق ذكره، ص٤٣.

(٣) محمد رفعت قاسم: **تقويم مشروعات تنمية المجتمع، نماذج وحالات تطبيقية**، القاهرة، الثقافة المصرية، ١٩٩٩م، ص٢١٧.

(٤) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية والإسكان والمرافق، **المدن الجديدة علاقات مضيئة على خريطة مصر**، مرجع سبق ذكره،ص٣٣.

(٥) عاطف حمزه حسن: **التجربة المصرية لإنشاء المدن الجديدة ونماذج من سلبيات التطبيق**، ندوة المدن الجديدة بين التخطيط والتنفيذ، القاهرة، مركز بحوث البناء، ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠م، ص٩٧.

الاجتماعية فى مجتمع ما، كما أظهرت هذه التجربة أيضا أنه إذا كانت التنمية تعنى الوصول من الوضع الحالى إلى وضع أفضل اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، فإن التخطيط هو الطريق العملى السليم لتحقيق ذلك بالاستغلال الأمثل للموارد والتحديد الدقيق للبدائل ثم اختيار البديل المناسب فى ضوء الإمكانيات والظروف المتاحة كما أنه أساس التنمية المتكاملة[١].

وفى عام ١٩٧٤م أكدت القيادة السياسية على ضرورة إيجاد مناطق جديدة للاستيطان السكانى وتوطين الأنشطة الاقتصادية الجديدة بهذه المناطق، كما دعت إلى إنشاء مدن جديدة فوق الأراضى الصحراوية لحماية الرقعة الزراعية والعمل على خلخلة الكثافة السكانية المتزايدة للحضر المصرى[٢].

وبالفعل فقد تم فى عام ١٩٧٥م البدء فى تخطيط مدينتى العاشر من رمضان والسادات وهما من المدن المستقلة، وتهدفان لامتصاص جزء من الفائض السكانى لمدينة القاهرة، كما تم التخطيط لمدينة العامرية الجديدة فى عام ١٩٧٧م لكى تؤدى نفس الدور بالنسبة لمدينة الإسكندرية وفى نفس الوقت كان يجرى التخطيط لإنشاء مدينة ١٥مايو كمدينة سكنية عمالية تستوعب ١٥٠ ألف نسمة لتكون فى خدمة المنطقة الصناعية بحلوان[٣].

وفى أوائل عام ١٩٧٩م تقرر أن يتم التخطيط لعدد من المدن الجديدة التابعة فى منطقة القاهرة الكبرى، وهى مدن السادس من أكتوبر والعبور والأمل.

وبصدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة تم تنظيم عملية تخطيط وتنفيذ المدن الجديدة، إذ بموجب هذا القانون تأسست هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فى نوفمبر ١٩٧٩م لتكون الجهاز المسئول عن تخطيط وتنمية المدن الجديدة، بحيث تكون الهيئة مسئولة مسئولية تامة عن إقامة وإدارة المدن الجديدة حتى يتم تسليمها إلى وحدات الحكم المحلى بعد تنفيذها[٤].

ويعد صدور هذا القانون هو التاريخ الحقيقة لمولد حركة المدن الجديدة فى مصر حيث تم التوصل إلى فكر منظم لإنشاء المدن الجديدة وفى إطار قانونى وفى شكل برنامج

---

(١) حامد عبد الهادى: **المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية**، مرجع سبق ذكره، ص١٠٣.

(٢) نجوى إبراهيم محمود: **السياسات العامة والتغير السياسى فى مصر، سياسة الإسكان**، الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣م، ص٣٤٦.

(٣) طلعت الدمرداش إبراهيم: **اقتصاديات إنشاء المدن الجديدة**، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

(٤) حامد عبد الهادى: **المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية**، مرجع سبق ذكره، ص١٠٥.

قومى تبنته الحكومة فى محاولة لإعادة التوازن للعلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية على المستويين القومى والإقليمى[1].

وفى فترة الثمانينات، تم التخطيط لإنشاء العديد من المدن الجديدة مثل دمياط الجديدة (١٩٨٠)، مدينة بدر (١٩٨٢)، الصالحية الجديدة (١٩٨٢) ، مدينة العبور (١٩٨٢)، ومدينة المنيا الجديدة (١٩٨٦) ، ومدينة النوبارية الجديدة (١٩٨٦)، وبنى سويف الجديدة (١٩٨٦)، بالإضافة إلى مدينة سوهاج (اخميم)، والأقصر الجديدة (طيبة)، والفيوم الجديدة وغيرها.

وباستقراء التطور التاريخى لإنشاء المدن الجديدة فى مصر يتضح أن التجربة المصرية خلال فترة لم تتجاوز عشرين عاما قامت بتخطيط وتنفيذ (١٩) مدينة بخلاف التجمعات الحضرية حول الطريق الدائرى والتجمعات الجديدة بمشروعات الاستصلاح الزراعى والمشروعات السياحية بالساحل الشمالى وساحل البحر الأحمر فى حين أن دولة مثل: بريطانيا والتى بدأت تجربة المدن الجديدة منذ الحرب العالمية الثانية بلغ عدد المدن الجديدة بها (٢٨) مدينة وكذلك فرنسا حيث بلغ عدد المدن الجديدة بها (٩) مدن فى فترة لا تقل عن (٥٠) عاما. مع الأخذ فى الاعتبار التفاوت الواضح فى الموارد والإمكانيات لدى كل من بريطانيا وفرنسا كدول متقدمة ومصر كدولة نامية[2].

ومن المؤكد الاتجاه نحو إقامة هذا العدد الكبير من المدن فى مصر خلال فترة وجيزة لا يتناسب مع محدودية إمكانياتها والتى يتطلب إنجازها استثمارات عالية وهذا يتم على حساب مجالات الاستثمار الأخرى فى الدولة، ومن ثم فإنه ينبغى أن نتريث فى إنشاء المزيد من المدن الجديدة مع محاولة استكمال المدن التى بدأ العمل فيها بما يتمشى مع الموارد المتاحة وإن يتم ذلك فى إطار سياسة قومية للتنمية الحضرية تكون المدن الجديدة أحد عناصرها.

خامسا: دوافع إنشاء المدن الجديدة:

من التطور التاريخى لنشأة المدن الجديدة عالميا ومحليا، أمكن استنباط مجموعة من الدوافع أو المبررات التى كانت وراء إنشاء المدن الجديدة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تلك الدوافع تحركها المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تعانى منها الدول او أجزاء منها، وبالتالى وجد المخطط فى إنشاء المدن الجديدة وسيلة فعالة لتقديم حلول عاجلة لتلك المشكلات.

---

(١) رئاسة مجلس الوزراء، المجالس القومية المتخصصة، **العمالة وتهيئة فرص العمل فى المجتمعات العمرانية الجديدة**، الدورة الرابعة عشر، ١٩٩٤م، ص١٣٢.

(٢) وفاء فهي مرقص: **الأبعاد الاجتماعية لسياسة إنشاء المدن الجديدة فى مصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٣،ص٢٤٨.

obeikandl.com

ويمكن حصر أهم الدوافع والمبررات التى كانت وراء إنشاء المدن الجديدة كما يلى[1]:

أ- الدوافع الطبيعية:

ويقصد بها الظواهر البيئية التى تسبب مشكلات غير مأخوذة فى الحسبان والتى تتمثل فى الزلازل والبراكين والفيضانات والسيول وغير ذلك من الظواهر الطارئة التى تنتج عن البيئة دون دخل للإنسان فى إحداثها، ومن الجدير بالذكر أن هذه الظواهر قد تدمر المجتمعات والمدن القائمة بالفعل مما يستدعى التفكير فى إنشاء مدن جديدة تستوعب الأعداد الهائلة من السكان فى بيئة بعيدة عن تلك المشكلات.

ب- الدوافع الاجتماعية:

وهى المرتبطة بالمشكلة السكانية من حيث التوزيع والكثافة والنمو أو لأسباب ترتبط بتحسين مستوى معيشة مجموعات أو فئات معينة من السكان أو لإيجاد تركزات حضرية صغيرة تسير جنبا إلى جنب مع الوحدات الحضرية الكبيرة، وبالتالى فقد تنشأ مدن جديدة بدافع ضبط وتصحيح النمو الزائد لمدينة قائمة، وذلك للتخفيف من عدم التوازن فيها بين متطلبات الحياة اليومية للسكان وقدرة المدينة على إشباع هذه المتطلبات[2] حيث تعانى معظم المدن القائمة من مشاكل متعددة مثل: نقص الخدمات والمرافق العامة، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والأخلاقية كما أنه قد تنشأ مدن جديدة بدافع الحد من هجرة السكان إلى المدن القائمة عن طريق توفير فرص العمل والسكن والخدمات ويطلق على هذا النوع من المدن "مدن المصدات" حيث أنه فى مثل هذه الظروف وغيرها من الدوافع وجد أن الحل يكمن فى إنشاء مدن جديدة حول المدن الكبرى لامتصاص فائض السكان والعمالة وسحب ووقف تيار الهجرة إلى المدن الكبرى.

ج- الدوافع الاقتصادية:

وهى التى ترتبط باستغلال الموارد والإمكانيات الطبيعية فى مواقع معينة من خلال إقامة مدن جديدة لاستغلال هذه الموارد بصورة اقتصادية والمثال الواضح على ذلك فى مصر مشروع الصالحية والساحل الشمالى الغربى[3].

---

(1) محمد أحمد غنيم: **المدينة دراسة فى الأنثروبولوجيا الحضرية**، المنصورة، الأستاذ للطباعة، ٢٠٠٠م، ص ص ٢٣٩: ٢٤٠.

(2) Fedric I. Osbrn and Arnold Whittiek: **New Towns. Achievements and Progress**, Lonard Hill, London, 1982, P5.

(3) محمد سيد فهمى: **تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة**، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٩م، ص٢٧.

بالإضافة إلى أنه قد تنشأ مدن جديدة بدافع تحقيق التوازن فى توزيع الصناعة والاستثمارات على مختلف الأقاليم من خلال إيجاد فرص جديدة للاستثمار فى هذه المناطق مما يجذب القطاع الخاص إليها سواء من داخل الأقليم أو من أقاليم أخرى[١].

ومن الدوافع الاقتصادية أيضا نشأة المدن الجديدة كمدن تجارة حرة تكون قاعدتها الاقتصادية خليطاً من الأنشطة الاقتصادية والصناعية مثل ميناء الحاويات شرق بورسعيد وشرق تفريعة قناة السويس[٢].

د- الدوافع السياسية:

ويقصد بها تلك الأسباب أو الدوافع التى تتصل باستراتيجية الدولة فى النواحى السياسية والعسكرية، فمثلا قد يتم إنشاء مدن جديدة حدودية لتثبيت الحدود الدولية فى المناطق المتنازع عليها، وبالتالى تحقق هذه المدن أهدافا استراتيجية واقتصادية فى نفس الوقت وليس أدل على ذلك من تنمية منطقة طابا فى سيناء[٣].

وقد يكون الدافع هو إعادة بناء المناطق التى دمرتها الحروب وإعادة توطين السكان فيها مثل، مدينة الشيخ زايد فى منطقة القناة، ومن الدوافع السياسية أيضا إيجاد عاصمة جديدة للدولة وتوجد تجارب متعددة فى هذا الخصوص منها على سبيل المثال مدينة إسلام أباد عاصمة باكستان، ومدينة برازيليا فى البرازيل وايوجا عاصمة نيجيريا وغيرها.

ه- الدوافع البيئية:

أن الدافع البيئي قد يكون أحد الدوافع وراء إنشاء المدن الجديدة فى كثير من دول العالم حيث أن المدن الجديدة بخصائصها وملامحها العمرانية القائمة على التخطيط العلمى السليم من شأنه أن يوفر بيئة حضرية صحية لسكانها يفتقدها الكثير من سكان المدن الكبرى فى عالم اليوم والتى تعانى من معدلات التلوث العالية إلى الدرجة التى تم تسميتها بالمدن السوداء[٤].

مما سبق يتضح أنه مهما تعددت الدوافع لإنشاء المدن الجديدة فإن كل هذه الدوافع تتجه نحو الوصول بهذه المدن إلى مستوى اجتماعى واقتصادى وثقافى وسياسى يمكن من

---

(١) معهد التخطيط القومى: **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية**، رقم١٤١، **تصنيف وترتيب المدن المصرية حسب بيانات تعداد ١٩٩٦م**، مرجع سبق ذكره، ص١٥.

(٢)طلعت الدمرداش إبراهيم: **اقتصاديات إنشاء المدن الجديدة**، مرجع سبق ذكره، ص٦٥.

(٣) عبد الله محمد عبد الرحمن وآخرون: **علم اجتماع المجتمعات الجديدة**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م، ص٤٠٤.

(٤) جامعة القاهرة: كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى: **تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة**، المجلد الثانى، التقرير الدورى الرابع ١٩٩١م، ص٩.

خلاله التغلب على المشاكل التى طرحها الواقع فى المدن القديمة ويعد التخطيط الناجح وسيلة اجتماعية يمكن أن تسهم فى وصول هذه المدن إلى المستوى المطلوب، لذلك أصبح تخطيط المدن الجديدة ضرورة ملحة لتوجيه التغير المرغوب فى الاتجاهات التى يمكن أن نتوقعها.

سادسا:أنواع المدن الجديدة فى مصر:

لقد تم تخطيط وإنشاء المدن الجديدة فى مصر فى إطار سياسة قصيرة ومتوسطة الأجل وأخرى طويلة الأجل، وفى إطار هذه السياسية تنقسم المدن الجديدة إلى ثلاثة أنواع رئيسية يمكن توضيحها فيما يلى[1].

أ- المدن الجديدة التابعة:

تنشأ المدن التابعة كمدينة ثانوية، تدور فى فلك المدينة الأم وتدخل فى نطاق نفوذها بقصد امتصاص الكثافة السكانية المتزايدة على المدى القصير وتخفيف العبء عن المرافق القائمة وإيجاد فرص عمل ومقومات اقتصادية ترتبط بالمدينة الأم[2] وعلى الرغم من ذلك فإن المدينة التابعة يكون لها كيان عمرانى منفصل وواضح المعالم وإدارة محلية مستقلة على شكل هيئة أو مجلس مسئول عن إدارتها بحيث تكون لها هويتها الذاتية[3].

ومن أمثلة المدن التابعة فى مصر مجموعة المدن التالية:

١-مدينة ١٥ مايو. ٢- مدينة ٦ أكتوبر.

٣- مدينة بدر. ٤- مدينة العبور.

ب- المدن الجديدة المستقلة:

وهى تشكل السياسة طويلة الأجل والساعية إلى إقامة مدن ذات قاعدة اقتصادية مستقلة بذاتها عن المجتمعات القائمة، وهذه المدن تنشأ على مقومات وقواعد اقتصادية خاصة بها ولا تعتمد على أى من المدن القائمة إلا فيما يختص بعلاقات التبادل التجارى بينها، وتقام المدن المستقلة فى مواقع تبعد عن المدن القائمة بمسافة كافية لتحقق لها الاستقلال الاقتصادى والاجتماعي، وقد تتوغل هذه المدن فى الصحراء بعيدا عن شريط وادى النيل، ومن أمثلة هذه المدن ما يلى:

١- مدينة العاشر من رمضان. ٣- مدينة النوبارية الجديدة.

٢- مدينة السادات. ٤- مدينة الصالحية الجديدة.

---

(١) سامى عفيفى حاتم: **المجتمعات الجديدة طريقة للتنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص١٠١.

(٢)رئاسة مجلس الوزراء، المجالس القومية المتخصصة، **العمالة وتهيئة فرص العمل فى المجتمعات العمرانية الجديدة**، مرجع سبق ذكره، ص١٣٢.

(٣)طلعت الدمرداش إبراهيم: **اقتصاديات إنشاء المدن الجديدة**، مرجع سبق ذكره، ص١٠٧.

٥- مدينة برج العرب الجديدة ٦- مدينة دمياط الجديدة.

ج- المدن الجديدة التوأم:

وهى عبارة عن توسع عمرانى فى الاراضى الصحراوية بشرط وجود قاعدة اقتصادية تهيئ السبيل لاقامتها غير أنها فى نفس الوقت على اتصال وثيق بالمدينة الأم فى الكثير من المستويات الخدمية، وبعبارة أخرى فهى المدن التى تعتمد على التغذية الخدمية التى تبعثها المدينة الأم القريبة منها لتبعث فيها الحياة، ولعل أهم ما يميز التوسعات العمرانية فى المدن التوأم أنها تتفادى فى إنشائها أخطاء ومشاكل المجتمعات القائمة، كما أنها تعد امتدادا حضاريا لهذه المجتمعات الأخيرة، ومن أمثلة المدن التوأم مجموعة المدن التالية: [١]

١- مدينة بنى سويف الجديدة. ٢- مدينة أسيوط الجديدة.

٣- مدينة الفيوم الجديدة. ٤- مدينة الأقصر الجديدة (طيبة).

٥- مدينة المنيا الجديدة ٦- مدينة سوهاج الجديدة (اخميم).

٧- مدينة أسوان الجديدة.

سابعا: دور المدن الجديدة فى تحقيق التنمية فى مصر:

من الطبيعى ألا تكون المدن الجديدة فى مصر مجرد كائن طفيلى يعيش على غيره من الجيران وإنما هى تجمعات بشرية متكاملة تزيد من الطاقة الإنتاجية للإنتاج المصرى من خلال ما توفره من فرص عمل إضافية وما يتم إنشاؤه عليها من أنشطة خدمية وبنية أساسية[٢].

وفى ضوء ذلك يمكن أن نلخص أهم الأدوار التى تقوم بها المدن الجديدة فى مصر فيما يلى:

(أ) زيادة الحيز المأهول من المسطح المصرى:

فكما هو معروف، تعانى مصر من سوء التوزيع الجغرافى للسكان حيث تنحصر الكثافة السكانية فى مصر فى أقل من ٤% من المساحة الكلية للحيز المصرى، وباقى الحيز عبارة عن صحراء، وقد أدى عدم التوازن فى توزيع السكان إلى خلل فى توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فقد تركزت هذه الأنشطة فى نفس الحيز المأهول[٣].

---

(١) سامى عفيفى حاتم: **المجتمعات الجديدة طريقة للتنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص١٠١.

(٢) حجازى عبد الحميد الجزار: **الاستثمار فى المجتمعات الجديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م، ص١٥.

(٣) محمد صديق نفادى: **تخطيط القطاع الصناعى بالمدن الجديدة فى مصر**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤م، ص ص ١٠٥-١٠٦.

obeikandl.com

كما ترتب على هذا الوضع أيضا انتقاص الرقعة الزراعية مصدر الغذاء الأساسى بمعدل سنوى تختلف تقديراته من ٥٠-٧٠ ألف فدان وتحويلها إلى أغراض غير الزراعة كالإسكان والمرافق العامة والصناعة. وعلى ذلك فإنه من المقدر أن تكون مصر قد فقدت خمس الرقعة الزراعية مع نهاية القرن العشرين[١].

ولهذا فإن المشكلة التى تواجهها مصر حاليا ولسنوات طويلة قادمة هى فقدان الاتزان بين عدد السكان وبين الوعاء المكانى الحالى الذين يعيشون فيه، وفضلا عن ضيق هذا المكان فإن كفاءته التنموية لا تكفى لتوفير حياة ذات مستوى مقبول للأعداد المتزايدة من السكان.

وفى هذا المجال تبدو لنا أربع ظواهر رئيسية ملفتة للنظر هى:

(١) الظاهرة الأولى:

وهى زيادة عدد السكان زيادة كبيرة فى وعاء مكانى يكاد يكون ثابتا لم يتغير وفى ظروف عمرانية تزداد صعوبة، وقد أدت هذه الزيادة إلى استهلاك الحيز الإنتاجى فى الامتدادات العمرانية الحضرية والريفية.

(٢) الظاهرة الثانية:

وهى اقتصار الهجرة الداخلية على إقليمى القاهرة والإسكندرية رغم المحاولات التى بذلت للحد من ذلك، غير أنهما بقيا قطبين لجذب الهجرة الداخلية ويرجع ذلك للتركيز الإدارى والخدمى والإنتاجى فيهما.

(٣) الظاهرة الثالثة:

وهى الاختفاء التدريجى للحد الفاصل بين سمات الحياة الحضرية والحياة الريفية وقد أدى ذلك إلى تغير جذرى فى أنماط العلاقات الاجتماعية والخصائص السكانية التى سادت مصر قرونا طويلة من الزمن.

(٤) الظاهرة الرابعة:

وهى اختلال التوزيع المكانى على مسطح المعمور المصرى الحالى، وتظهر آثاره بوضوح فى عدم تكامل الأنشطة الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية وعدم توازنها فى إطار أقاليم واضحة المعالم وقد نتج عن ذلك تركز الاهتمام بالمدن الكبرى وعدم تحسين نوعية الحياة فى الريف[٢].

---

(١)سامى عفيفى حاتم: **المجتمعات الجديدة طريقة للتنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١.

(٢)رئاسة مجلس الوزراء، المجالس القومية المتخصصة، **نحو ملامح لسياسة المجتمعات العمرانية الجديدة**، القاهرة، الدور الخامسة، ١٩٨٤م، ص ص ١١٦: ١١٧.

وبنظرة سريعة لما سبق يتضح أن الحل يكمن فى تحقيق التعادل بين الإنسان والمكان من خلال تخطيط شامل للتوزيع المكانى والوظيفى للسكان والأنشطة الإنتاجية والخدمية على مستوى الدولة كوحدة عضوية واحدة، ومن هنا بدأ التفكير فى إنشاء المدن الجديدة فى الأراضى الصحراوية التى تحيط بالوادى، وبالتالى تحويل هذه الأراضى الصحراوية إلى مناطق إنتاجية جديدة ومجتمعات عمرانية متكاملة تتوافر فيها مقومات الحياة المستقرة[١].

وفى إطار التخطيط العام للمدن الجديدة فى مصر وطبقا لتقديرات وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة فإن هذه المدن من المتوقع أن تضيف حوالى ٣٠% من إجمالى المسطح المصرى إلى الحيز المأهول عند اكتمال هذه المدن لذلك فمن المنتظر أن يبلغ إجمالى المسطح المأهول حوالى ٣٤% الأمر الذى يعنى الخروج إلى الصحراء والابتعاد عن المناطق المزدحمة وتغير حركات الهجرة الداخلية إلى المدن الجديدة[٢].

وبالرجوع إلى ما تحقق على المستوى الفعلى بالمدن الجديدة يتضح أن المساحات التى تم استغلالها بالمدن الجديدة حتى ١٩٩٧/٦/٣٠م نحو ٢,٧ ألف كيلو متر مربع شاملة الحزام الأخضر حول هذه المدن وبلغت المساحة التى تم تزويدها بالمرافق منها ١٢٥,٢ ألف كيلو متر مربع وتتوزع استخدامات الأراضى للكتلة العمرانية بنحو ٢٣,٧% للمناطق السكنية ونحو ١١% للمناطق الصناعية ونحو ١٦,٧% للخدمات والأنشطة التجارية والسياحية ونحو ٤٨,٦% للطرق والمسطحات الخضراء[٣].

وعلى الرغم من التفاوت الواضح بين ما تم تنفيذه بالفعل وبين ما هو مخطط فى المدن الجديدة من حيث الإضافة المتوقعة إلى الحيز المأهول إلا أن هذه الإضافة تشكل تحولا جذريا فى فكر وفلسفة الدولة نحو تنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا من خلال إعطاء البعد المكان دورا بارزا فى صياغة وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- توفير فرص عمل جديدة:

يعانى الاقتصاد المصرى- شأنه مثل معظم الدول النامية- من تفاقم ظاهرة البطالة نتيجة النمو السكانى السريع وبالتالى ارتفاع معدل نمو العمل دون أن يقابل ذلك نمو متكافئ فى الجهاز الإنتاجى ومن ثم فى فرص العمل المتاحة، وغنى عن البيان أن ذلك يتطلب البحث

---

(١) See: Ligod Rodwin, **National Policies and Experiences Relevent to Urban Development.** Conference on World Population, Vol, 11, Bucharest 1974. P. 122.

(٢) محمد صديق نفادى : **تخطيط القطاع الصناعى بالمدن الجديدة فى مصر**، مرجع سبق ذكره، ص١٠٦.

(٣) جمهورية مصر العربية: وزارة الإعلام، **الهيئة العامة للاستعلامات، الكتاب السنوى**، ١٩٩٧م، ص١٧.

عن حلول بديلة وسريعة لاستيعاب فائض العمالة فى السوق المصرى وتوجيه هـذه الطاقة العاطلة من القوى العاملة لخدمة الاقتصاد القومى[١].

ولعل من أبرز الحلول لاستيعاب فائض العمالة فى سوق العمل المصرى ما توفره المدن الجديدة من فرص عمل متزايدة ومنتظمة وبمعدلات للأجور تشجع هذه العمالة على الانتقال إليها، وبالتالى فإن من أهم أهداف سياسة إنشاء المدن الجديدة هو إيجاد فرص عمل جديدة واجتذاب أعداد متزايدة من السكان إلى الاستيطان فى تلك المدن، حيث أن أهم ما يجذب المرء للهجرة إلى مكان جديد والاستقرار فيه أمور ثلاثة هى: العمل المجزى، المسكن المناسب، الخدمات المتنوعة التى تلائم الأسرة بجميع أفرادها[٢].

ويلاحظ أن المدن الجديدة تقدم فرصا متنوعة للعمل بها وفى مجالات مختلفة تبدأ من مجال الإنشاء والتشييد وإقامة البنية الأساسية وكذلك العمالة بالمشروعات الصناعية التى تقام بتلك المدن بالإضافة إلى الأنشطة الخدمية والحكومية والأنشطة المهنية والتجارية[٣].

وعلى الرغم من وجود اختلاف واضح بين نسبة العمالة الفعلية إلى العمالة المخططة فى المدن الجديدة إلا أن المدن الجديدة يمكن أن تسهم بدور فعال فى توفير فرص عمل تتصف بالدوام والاستمرار وتوفير حياة أفضل للعاملين بها.

ج- المساهمة فى استيعاب الزيادة السكانية فى مصر:

من المؤكد أن المشكلة السكانية تعتبر من أهم المشكلات التى تواجه مصر فى الوقت الحاضر، لذلك يجب الاهتمام بها ودراستها بالطريقة العلمية حتى يمكن احتوائها وعدم تفاقمها، لأن الزيادة السكانية الكبيرة تلتهم الجهود الكبيرة التى تبذلها الدولة فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الخدمات الرئيسية للقطاعات العريضة من الشعب[٤].

ومما يؤكد ذلك أن جميع الإحصاءات والدراسات قد أجمعت على أن الزيادة السكانية فى مصر خلال الثلاثين عاما القادمة يجب أن تتوطن خارج الوادى والدلتا، وعلى هذا فلم يعد إنشاء المدن الجديدة شعارا سياسيا أو أسلوبا لحل مشكلة طارئة وإنما هى ضرورة حتمية يؤكدها الواقع، فلا يمكن مهما أنشأنا من هياكل بنائية عالية

---

(١) سامى عفيفى حاتم: **المجتمعات الجديدة طريقة للتنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٥: ١٣٧.

(٢) هشام أحمد أمين: **العوامل المحلية المؤثرة على استراتيجية إنشاء المدن الجديدة وتطبيقاتها فى مصر**، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، ١٩٨٦،ص٢٥.

(٣) محمد سيد فهمى: **تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة**، مرجع سبق ذكره، ص٣٢.

(٤) حامد عبد الهادى: **المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية**، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨.

وكبارى وأنفاق أن تستمر المدن الحالية فى استيعاب الزيادة السكانية الجديدة وبالتالى فلابد من مواجهة هذه المشكلات بالتخطيط والأسلوب العلمى السليم[1].

ومن ثم هنا فإنه من أهم الأهداف التى يمكن أن تؤديها المدن الجديدة فى المجتمع المصرى هو المساهمة فى استيعاب قدر من الزيادة السكانية المتوقعة وتخفيف العبء عن محافظات الضغط السكانى مثل القاهرة والجيزة والإسكندرية بحيث تصبح المدن الجديدة نواة لجذب السكان بما يحقق نمط التوطن السكانى فى تلك المدن لخدمة أهداف التنمية الشاملة. ويتضح ذلك من الجدول التالى:

جدول رقم (٣)

يوضح عدد السكان والمساحة الإجمالية وفرص العمل بالمدن الجديدة حتى ١٩٩٧/٦/٣٠م[2]

* المساحة بالآلف فدان *السكان والعمالة بالآلف

المحافظات	المدن الجديدة الجارى تنفيذها	المساحة الإجمالية	الكتلة العمرانية	عدد السكان عند تنفيذها	فرص العمل
القاهرة	مدينة ١٥ مايو	٨,٣	٣٠,٠	٣٠٠,٠٠	٢٠,٥
	بدر	١٢,٢	٨,٥	٤٣٠	٢٥,٠
	الشروق	١٠,٨	١٠,١	٥٠٠,٠	٢٨,٣
	التجمعات شرق الطريق	٤٥,٠	٢٦,٠	١٠٠٠,٠	٢٩٣,٨
القليوبية	العبور	١٥,٠	١٢,٢	٥٠٠	٥٤,٠
الإسكندرية	برج العرب	٥٣,٦	١٥,١	٥١٠,٠	١١٩,٨
	النوبارية	١,٨	١,٨	١٤٤	٣٤,٠
دمياط	دمياط الجديدة	٤,٩	٤,٢	٢٧٠,٠	٤٩,٧
الشرقية	العاشر من رمضان	٩٤,٧	٢٢,١	٥٠٠,٠	١٦٣,١
	الصالحية الجديدة	١,٠	١,٠	١٠٠,٠	١٥,٠
المنوفية	السادات	١١٩,٠	١١,٥	٥٠٠,٠	٣١٢,٥
الجيزة	٦ أكتوبر	٧٧,٥	٦٣,٥	١٠٠٠,٠	١٥,٠
	تجمع الشيخ زايد	٩,٢	٨,٤	٥٠٠,٠	٢٠٠,٠

---

(1) Ursula K. Hicks, **The Large City**: a World Problem Macmillan, Predd, LTD, 1974, P.3.

(٢) جمهورية مصر العربية: وزارة الإعلام، **الهيئة العامة للاستعلامات، الكتاب السنوى**، مرجع سبق ذكره، ص٥١.

بنى سويف	بنى سويف الجديدة	٣٨,٧	٥.٥	١٢,٠	٢٨,٢
المنيا	المنيا الجديدة	٣٤,٣	٤.٤	١٢٠,٠	٩,٦
أسيوط	أسيوط الجديدة	٨٠,٠	٧,٠	٣٠٠,٠	٦٦,٥
قنا- الأقصر	طيبة الجديدة	٤٠,٠	٣,٥	١٤٠,٠	٣٠,٠
الإجمالى	١٩ مدينة	٦٣٦,٠	٢٠٧,٨	٦٩٣,٤	١٩٧,٠

يتضح من الجدول السابق يتضح أن سياسة الدولة فى بناء وتعمير المدن الجديدة يضمن لنا خروجا حقيقيا للصحراء من خلال امتدادات عمرانية خارج الكتلة العمرانية الحالية كأحد الحلول الهامة لإصلاح الخلل فى التوزيع السكانى حول الوادى والدلتا ولتحقيق العديد من الفرص الخاصة بالعمل والمساكن وكافة الخدمات الضرورية لسكان هذه المدن حيث يشير الجدول السابق إلى أن هذه المدن قد جذبت إليها حوالى ٦٩٣,٤ ألف نسمة خلال السنوات الماضية وهذا وإن قل عن المعدلات المخططة والمستهدفة غير أنه مؤشر ايجابى على تحقيق جزء مهم من أهداف هذه المدن.

د- مساهمة المدن الجديدة فى التنمية الصناعية:

تعتبر الصناعة النشاط الاقتصادى الرئيسى الذى تقوم عليه معظم المدن الجديدة ولتشجيع توطين الصناعة فى هذه المدن اتبعت الدولة إجراءات تهدف إلى الحد من ارتفاع درجة التركيز الحضرى لبعض الأقاليم والمدن الكبرى مثل: وقف التراخيص لإقامة مشروعات جديدة فى أماكن التركيز الصناعى وتوجيه ذلك كله إلى المدن الجديدة كما كفلت تلك الإجراءات منذ البداية التزام هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإقامة مرافق البنية الأساسية مما يزيد من توجيه الاستثمار الصناعى نحو المدن الجديدة تلقائيا[١].

هذا وقد بدأت هذه الإجراءات تؤتى ثمارها بالفعل حيث شهدت المدن الجديدة نموا فى حجم الصناعات وتنوعا فيها وارتفاعا مستمرا فى عدد العاملين بها مما سوف يساعد على إيجاد كيانات صناعية كبرى تدعم الاقتصاد الوطنى وفى نفس الوقت تؤدى إلى إعادة توزيع الصناعة إقليميا وعدم تركزها فى المدن الكبرى[٢].

---

(١) محمد صديق نفادى: **تخطيط القطاع الصناعى بالمدن الجديدة فى مصر**، مرجع سبق ذكره، ص٥٢.

(٢) نهى السيد حامد فهمى: **مدينة العاشر من رمضان "توطن صناعى سريع واستيطان بشرى متعثر**، بحث منشور فى ندوة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمدن الجديدة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية، القاهرة، ٧-١٠أبريل ١٩٨٦، ص ٣٢.

وبالتالى فالنشاط الصناعى للمدن الجديدة يكتسب أهمية خاصة فى معالجة مشكلة الفوارق الإقليمية ومشاكل التحضر الناتجة عن سوء توزيع الصناعة إقليميا لأن سياسة إنشاء المدن الصناعية الجديدة لا تقتصر على مجرد إنشاء مناطق صناعية مزودة بالخدمات والمرافق لأن ذلك يعد مجرد بناء فقط، بل أن سياسة المدن الصناعية الجديدة تتسع بحيث تمثل أداة رئيسية لتحقيق التنمية الشاملة فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1] **ولما يؤكد هذا البيانات التى يقدمها الجدول التالى:**

جدول رقم (٣)

يوضح عدد المصانع المنتجة والجارى تنفيذها حتى نهاية ١٩٩٨/٩٧ [2]

المدن الجديدة	المصانع التى سلمت لها أراضى	عدد المصانع الجارى تنفيذها	عدد المصانع المنتجة		الإجمالى
			٩٧/٦/٣٠	٩٨/٩٧	
العاشر من رمضان	١٤٢٤	٣٠٥	٧٨٥	٦٥	٨٥٠
السادات	٢٧٦	١٠٩	١٣٧	١٤	١٥١
السادس من أكتوبر	١٤٢٠	٣٤٠	٥٢٩	٤٠	٥٦٩
برج العرب	٨٧	٣٣	٢٨	٣٢	٦٠
الصالحية الجديدة	٥٨٧	١١٨	٢٧٩	٥	٢٨٤
دمياط الجديدة	٢٧٥	٨١	٨١	٢٠	١٠٤
بنى سويف الجديدة	٧٥	٢٥	٦	٣	٩
بدر	٤١٦	٨٣	٣١	١٥	٤٦
النوبارية	٢٨	١٧	١١	٤	١٥
العبور	٧٩	١٩	١٤	٥	١٩
المنيا	٤	١	–	٢	٢
الإجمالى	٤٦٧١	١١٣١	١٩٠١	٢٠٥	٢١٠٦

---

(١) سميحة السيد فوزى: **التصنيع والمدن الجديدة** ، بحث منشور فى ندوة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمدن الجديدة، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ، ٧-١٠ أبريل، ١٩٨٦م، ص٢١٥.

(٢) وزارة الإعلام: **الهيئة العامة للاستعلامات، الكتاب السنوى**، مرجع سبق ذكرها، ص٢٦.

obeikandl.com

باستقرار الجدول السابق يتضح أن المدن الجديدة فى الفترة الماضية قد استطاعت أن تجذب إليها العديد من الصناعات حيث بلغ عدد المصانع حتى نهاية ١٩٩٨م (٢١٠٦) مصنع وهذا يعتبر مؤشر مشجع على السير قدما فى تدعيم المدن الجديدة ومما يؤكد هذا أيضا أن المصانع المنتجة بالمدن الجديدة تحقق إنتاجا سنويا يصل إلى ٣٠مليار جنيه وإن رأس المال لها يفوق ٢٧ مليار جنيه[١].

ثامنا: تجربة المدن الجديدة بين التأييد والمعارضة:

لقد تزايد الاهتمام بتجربة إنشاء المدن الجديدة فى مختلف دول العالم وخاصة فى النصف الثانى من القرن العشرين وذلك بعد أن سببت الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجى الحديث أمراضا كثيرة للمدن القائمة مما أثر فى جودة الحياة الإنسانية، وبات ضروريا التغلب على تلك المشكلات باستخدام حلول جذرية تستهدف تحسين جودة الحياة مرة أخرى[٢].

وقد قامت الدول المتقدمة بوضع كثير من الحلول لمشاكل التحضر الزائد بمدنها الكبرى، وقد كان أحداث هذه الحلول هو إنشاء المدن الجديدة وبادرت الدول النامية باقتفاء أثر الدول المتقدمة فى هذا النهج العمرانى الجديد.

وفى هذا الصدد، تنوعت وتعددت وجهات النظر حول تجربة إنشاء المدن الجديدة فى الدول النامية ومنها مصر، فالبعض يرى ضرورة التوقف عن إنشاء مدن جديدة وتوفير مواردنا المحدودة أصلا، والبعض الآخر يرى أن المدن الجديدة تقدم حلولا عاجلة لكثير من مشكلاتنا المعاصرة ويمكن أن نوضح هذه الآراء بشئ من التفصيل على النحو التالى:

(أ) الاتجاه الأول:

وهو اتجاه ينتقد تجربة إنشاء المدن الجديدة ومدى فاعليتها بالنسبة للدول النامية بصفة خاصة وقد تركزت أهم هذه الانتقادات فى العناصر التالية:

١- أن إقامة المدن الجديدة فى الصحراء عملية بالغة الصعوبة، وتتطلب جهدا شاقا لإيجاد مجتمع جذاب، تتوافر فيه ظروف أفضل من تلك المتاحة فى المدن القائمة، بحيث تعمل على جذب السكان والهجرة إليها، والصعوبة هنا تكمن فى عدم قدرة المدن الجديدة على إيجاد قاعدة سكانية تقوم عليها.

---

(١) وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة: **مبارك والعمران " إنجازات فى الحاضر وأحلام للمستقبل"** ، ١٩٩٨م، ص٤٦.

(٢) سيد محمد عبد المقصود: **سياسة المجتمعات والمدن الجديدة فى مصر ومحاولة للتقييم من منظور مكانى**، بحث منشور فى ندوة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمدن الجديدة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٧-١٠ أبريل ١٩٨٦، ص٤٢.

٢- تعانى المدن الجديدة من عدم توافر مقومات الجذب السكانى بدرجة كافية حيث تكمن عناصر الجذب السكانى فى تنوع الأنشطة الرئيسية مثل المراكز الإدارية للوزارات والهيئات والمراكز التعليمية والعلاجية والتى تستلزم وجود أعداد كبيرة من السكان سواء من العاملين فيها أو المنتفعين منها[١].

٣- إن إمكانيات الدول النامية- ومنها مصر- محدودة ولا تسمح بتخصيص الاستثمارات اللازمة لتكلفة إنشاء المدن الجديدة وإداراتها بالصورة المطلوبة حيث أن المقدرة التمويلية تقف حجر عثرة أمام مثل هذه السياسة كثيفة الاستثمارات ومن ثم فلابد من ترشيد سياسة إنشاء المدن الجديدة بما يتمشى مع الموارد المتاحة. كما أن العجز فى الكفاءات الإدارية (المهندسون، الفنيون، .....الخ) تقيد تلك الإنشاءات الكبيرة[٢]. كل ذلك يكون سببا جوهريا فى انخفاض معدل توفير الخدمات الاجتماعية ومحدودية الحوافز التى يمكن أن تجذب الاستيطان البشرى إليها[٣].

٤- إذا كانت الدول المتقدمة تقدم أمثلة رائدة فى مجال إنشاء المدن الجديدة فإن بعض هذه التجارب لا يمكن الأخذ بها فى الدول النامية، فعلى سبيل المثال يهدف إنشاء المدن الجديدة فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى خدمة احتياجات فئات الدخول المرتفعة القادرة وهى سياسة لا يمكن أن تتبعها الدول النامية حيث تكون الغالبية العظمى من المهاجرين إلى هذه المدن من الطبقات محدودة الدخل.

٥- أثبتت معظم تجارب دول العالم أن إمكانية المدن الجديدة فى استيعاب الزيادة السكانية محدودة، باعتبار أن هذه السياسة لا يمكن أن تقدم حلا جذريا لمشاكل التضخم السكانى فى المدن الكبرى لأن المشكلة لا تتمثل فى مجرد زيادة سكانية فى مدن معينة أو ارتفاع معدلات النمو السكانى فى مناطق معينة، بل أن المشكلة أكثر تعقيدا ترجع إلى عوامل هيكلية خاصة بنمط توزيع الاستثمارات والموارد بين الإقاليم المختلفة، ويجب أولا العمل على معالجة تلك العوامل حتى يمكن الحد من هجرة السكان إلى المدن الكبرى.

٦- تركزت جهود تخطيط المدن الجديدة فى فئة المهندسين والمخططين المعمارين والذين اهتموا أساسا بمشاكل التخطيط الهندسى والبناء والتشييد أكثر من اهتمامهم بالجانب

---

(١) رئاسة مجلس الوزراء: **المجالس القومية المتخصصة: سياسة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة**، مرجع سبق ذكره، ص١٤٤.

(٢) وفاء فهيم مرقص: **الأبعاد الاجتماعية لسياسة إنشاء المدن الجديدة فى مصر**، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٨.

(٣) سيد محمود عبد المقصود: **سياسة المجتمعات والمدن الجديدة فى مصر ومحاولة للتقييم من منظور مكانى**، مرجع سبق ذكره، ص٣٨.

الاجتماعى ونماذج الاستيطان البشرى واحتمالات النمو المستقبلى لهذه المدن ومشـــاكلها مما أدى إلى إخفاق المدن الجديدة فى استيعاب أعداد كبيرة من السكان وهذا يتطلب القيـلم بدراسات شاملة عند تخطيط هذه المدن عن الأبعاد الاجتماعية التـــى تجـذب العنصـــر البشرى للاستيطان بهذه المدن وهذا هو دور المخطط الاجتماعى[١].

٧- رغم أن المدن الجديدة أتاحت للمقيمين بها فرصا مناسبة للمعيشة إلا أن هنـــاك مـــن القصور والسلبيات ما يجعل الإقامة بهذه المدن بصفة دائمة له مخاطر بالنسبة لهم ولذويهم مما قد لا يشجع غيرهم على الانتقال إليها.

(ب) الاتجاه الثانى:

اتجاه يؤيد ويدعم تجربة إنشاء المدن الجديدة باعتبارها أداة هامة فى تحقيق التنميـــة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى، ويستند هذا الاتجاه على مجموعة من المبررات يمكن عرضها كما يلى:[٢].

١- أن سياسة إقامة المدن الجديدة كانت أولا وقبل كل شئ قرارا سياسيا وتخطيطا موجها بهدف مقصود، وليس نموا وتطورا طبيعيا لمجتمعات بشرية قائمة تتوسع بشكل تلقـــائى نتيجة ظروف خارجية أو داخلية قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ...الخ، ومن ثم فإنه من الممكن التعرف على مشكلاتها وعلى عوامل التغير والظروف التى تحدث فيـــها والاحتياجات الجديدة التى تترتب عليها وبالتالى العمل علـــى إشـــباع هـــذه الاحتياجـــات باستمرار.

٢- إن المدن الجديدة بمبانيها وشوارعها صورة من صور الإبداع البشرى مثلها مثل باقى الاختراعات التى صنعها الإنسان والتى أوجدها لمقابلة احتياجاته لذلك فإن نوعية تخطيـط المدن الجديدة يعكس تصور الطبقات المختلفة للحياة الحضرية، كما أنها تعبر عن محاولـة المخطط لتنظيم الحيز الجغرافى بطريقة تتيح للمدينة القيام بوظائفها التى أنشئت من أجلها وفى ذات الوقت تشبع الاحتياجات الإنسانية لسكان هذه المدن على اختـــلاف مســـتوياتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

---

(١) هبه أحمد نصار: **الانفجار السكانى وسياسات التنمية والتحضر**، بحـث منشـورة فـى نـدوة التنميـة الاجتماعية الاقتصادية. المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القـاهرة، ١٩٨٦، ص ص ١١٧: ١١٩، القاهرة، ٧-١٠ أبريل، ١٩٨٦م، ص ص ١١٧: ١١٩.

(٢) نهى السيد حامد: **المدن الجديدة فى مصر نشأتها وتنميتها ومقترحات بشأن سياسة بديلـة**، فـى نـدوة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مرجع ســـبق ذكـــره، ص ص ٢٣: ٢٤.

٣- إن إنشاء المدن الجديدة قد بدأ فعلا ولن نستطيع الرجوع فيه حتى لو أردنا، فقد أنشئت الأحياء السكنية وقامت المساكن والخدمات المختلفة وأدخلت المرافق ورصفت الطرق وأنشئت المصانع.

وهذه المبانى سوف تظل قائمة ومستمرة، وسوف تنمو وتتطور وتتدهور أيضا ولكن التجربة سوف تستمر.

٤- لقد ارتبطت نشأة المدن الجديدة فى العالم بتوافر الأسس الاقتصادية التى يستطيع المخططون أن يقيموا حولها وعليها الحياة الاجتماعية سواء تمثلت هذه الأسس فى موارد طبيعية (مناجم، آبار) او فى ظروف طبيعية (موانى- بحور- محيطات) أو كانت من صنع الإنسان (طرق ومواصلات، إنشاء السدود...الخ) هذه الظروف الطبيعية أو المصطنعة تعتبر أهم الأسس التى تحكم نشأة المدن الجديدة لذلك فلا خوف من إنشاء هذه المدن بشرط الاختيار المناسب لموقع المدينة الجديدة والإقليم الذى تنشأ فيه.

٥- إن تجربة إنشاء مدن جديدة تعتبر حديثة نسبيا. إذ أن إنشاء هذه المدن بهذه الكثرة وفى وقت محدد يعتبر ظاهرة جديدة فى العالم ككل لذلك فإن الاستفادة من تجارب الآخرين وتقييم ما مررنا به من خطوات يساعدنا على توضيح الرؤية وتعدل المسار كلما دعت الضرورة لذلك لنستفيد من الإيجابيات ونتجنب السلبيات فى خططنا المقبلة[١]، وعلى الرغم من التجربة المصرية مازالت فى بدايتها بحيث يصعب تقييمها، غير أنه توجد بعض الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن الإشارة إليها كأساس لإنشاء المدن الجديدة، والتى من خلالها يمكن التعرف على المشكلات التى تواجه مدننا الجديدة ومحاولة حل ومواجهة هذه المشكلات.

٦- إن المشكلات التى يعانى منها سكان المدن الجديدة مثل ضعف الولاء والإنتماء وعدم التكيف الاجتماعى وغيرها. يمكن التخفيف منها أو مواجهتها عن طريق إجراء المسوح الاجتماعية بهدف التعرف على نوعية المهاجر وظروف معيشته وثقافته والمشاكل التى تواجهه، واحتياجاته ومتطلباته المتغيرة، ونوعية الأعمال التى يمكن أن يسهم فيها بفاعلية، ونوعية التدريب الذى يحتاج إليه، والدعم الذى يمكن أن تقدمه الدولة لبعض الفئات على أن تستكمل هذه المسوح بصفة دورية وفى ضوئها يتم وضع وتعديل سياسة إنشاء المدن الجديدة[٢].

([١])رئاسة مجلس الوزراء، المجالس القومية المتخصصة، **نحو ملامح لسياسات المجتمعات العمرانية الجديدة**، مرجع سبق ذكره، ص١١٥.

([٢])رئاسة مجلس الوزراء، المجالس القومية المتخصصة، **بعض قضايا ومشكلات المجتمعات العمرانية الجديدة**،، مرجع سبق ذكره، ص٨٠٧.

وفى ضوء ما سبق، يرى الباحث أنه بالرغم من الانتقادات التى وجهت إلى سياسة إنشاء المدن الجديدة والصعوبات التى واجهت هذه التجربة فإن الأمل مازال معقودا على هذه المدن فى تقديم حلول إيجابية لبعض مشكلاتنا المعاصرة وهذا يتطلب منا تدعيم هذه التجربة والاستمرار فيها مع التقييم المستمر لها حتى لا يكون الجهد المبذول لإنشاء هذه المدن ضائعا بلا عائد، كما أن التقييم المستمر يفيد فى ترشيد مسارها وتفادى أخطاء التنفيذ لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة بتدعيم إيجابيات التجربة والحد بقدر الإمكان من سلبياتها.

خاتمة

أصبح إنشاء المدن الجديدة خلال الربع الأخير من القرن العشرين إحدى السياسات التى تستخدمها كثير من الدول لحل مشاكلها العمرانية وكوسيلة من وسائل التنمية الإقليمية بها، مما أدى إلى ظهور مدن وتجمعات عمرانية جديدة فى مناطق عديدة من العالم فى فترات مختلفة من التاريخ حيث تم إنشاء العديد من هذه المدن فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وقد تفاوتت هذه المدن من حيث الحجم والنوع والوظيفة والعديد من العوامل الأخرى.

وقد أخذت مصر بسياسة المدن الجديدة مرتبطة باستغلال الموارد المتاحة وفتح آفاق جديدة للتنمية الحضرية بحيث تكون هذه المدن مراكز للتنمية واستيعاب الزيادة السكانية للحفاظ على الأراضى الزراعية من الزحف العمرانى ولكى تكون كيانات صناعية كبرى تدعم الاقتصاد الوطنى وتوجد فرص عمل جديدة.

وإذا كان هناك العديد من الآراء التى تعارض تجربة إنشاء المدن الجديدة فى مصر بالصورة التى بدأت بها، فإن الباحث يرى أن ذلك لا يعنى أن نوقف العمل بالمدن الجديدة التى بدأت فعلاً ولكننا فى حاجة إلى وقفة على الطريق لتقويم الجهود المبذولة فى ضوء المستهدف فى محاولة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه التجربة وتذليل العقبات التى ظهرت أثناء التنفيذ وتفادى الأخطاء فى التجارب اللاحقة للمدن التى ما زالت فى مرحلة التخطيط لإنشائها.